الذي صنفه على صحيح البخاري ما نصه كثيرًا ما يقول البخاري
قال فلان وقال فلان عن فلان فيحتمل ان يكون اعراضه
عن التصريح بالتحديث لاوجه احدها ان لا يكون قد
سمعه عاليًا وهو معروف من جهة الثقات عن ذلك المروي
عنه فيقول قال فلان مقتصرًا على صحته وشهرته من غير
جهته والثاني ان يكون قد ذكره في موضع اخر بالتحديث
فاكتفى عن اعادته ثانيًا والثالث ان يكون سمعه ممن
ليس هو على شرط كتابه فنبه على الخبر المقصود بذكر من
رواه لا على وجه التحديث به عنه قلت ومن تامل تعاليق
البخاري حيث لم تتصل لم يجدها تكاد ان تخرج عن هذه الاوجه
التي ذكرها الاسماعيلي ولكن بقي عليه ان يذكر السبب
الحامل له على ايراد ما ليس على شرطه في اثناء ما هو على شرطه
وقد بينت مقاصده في ذلك في مقدمة تغليق التعليق
واشرت في اوايل هذه الفوايد الى طرف من ذلك وحاصله
انه ايضًا على اوجه احدها ان يكون كرره وهذا قد يتداخل
مع الاوجه التي ذكرها الاسماعيلي وثانيها ان يكون
اوردها في معرض المتابعة والاستشهاد لا على سبيل الا
حتجاج ولا شك ان المتابعات يتسامح فيها بالنسبة الى
الاصول وانما يعلقها وان كانت عنده مسموعة لئلا
يسوقها مساق الاصول ثالثها ان يكون ايراده لذلك
منبهًا على موضع يوهم تعليل الرواية التي على شرطه
كان يروي حديثًا من طريق سفيان الثوري عن حميد
عن انس رضي الله عنه ويقول بعده وقال يحيى بن ايوب

عن حميد

عن حميد سمعت انسًا رضي الله عنه فمراده بهذا التعليق ان
هذا مما سمعه حميد لئلا يتوهم متوهم ان الحديث معلول بتدليس
حميد فان قيل فلم لم يسقه من طريق يحيى بن ايوب لانه ليس
على شرطه ولو كان فالثوري اجل واحفظ فنزل كلا منهما منزلته
التي يستحقها ذاك في الاحتجاج به وهذا في المتابعة القوية
والله اعلم نوع ٥ وبلغني عن بعض المتاخرين من اهل المغرب
انه جعله قسمًا من التعليق ثانيًا واضاف اليه مثل قول البخاري
وقال لي فلان فوسم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر
المنفصل من حيث المعنى الى اخر كلامه قلت ولم يصب هذا
المغربي في التسوية بين قوله قال فلان وبين قوله قال لي
فلان فان الفرق بينهما ظاهر لا يحتاج الى دليل فان قال لي
مثل التصريح في السماع وقال المجرد ليست صريحة اصلا
واما ما حكاه عن ابي جعفر بن حمدان واقره ان البخاري انما
يقول قال لي في العرض والمناولة ففيه نظر فقد رايت في
الصحيح عدة احاديث قال فيها قال لنا فلان م
واوردها في تصانيفه خارج الجامع بلفظ حدثنا ووجدت
في الصحيح عكس ذلك وفيه دليل على انهما عنده مترادفان
والذي تبين لي بالاستقرا من صنيعه انه لا يعبر في
الصحيح بذلك الا في الاحاديث الموقوفة والمستشهد بها
فيخرج ذلك حيث يحتاج اليه عن اصل مساق الكتاب ومن
تامل ذلك في كتابه وجده كذلك والله الموفق نوع ١٠
والبخاري ليس مدلسًا اوله لا يلزم من كونه يفرق
في مسموعاته بين صيغ الادا من اجل مقاصد تصنيفه

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)